افريقية وغيرها ، وبموجب دراسات مختلفة ، تحذر الدراسة من الاعتقاد بانه يمكن « تكبيل يدي مصر » ، والزامها باقامة علاقات مع اسرائيل ، تصمد امام ضغوط اقليمية او سواها « ان الدرس الاساسي من تجارب الماضي .. هو انه رغم اهمية علاقات التعاون بين الدول ، فان قيامها لا يضمن سلاما حقيقيا » (المصدر نفسه) .

على اي حال ، فقد بدأ الخبراء الاسرائيليون يحللون امكانيات التعاون بين اسرائيل ومصر ، وحسب قول احدهم فان هنالك ثلاثة اشياء يمكن لمصر ان تزود بها اسرائيل . النفط ، المياه والطاقة البشرية . « بالنسبة للنفط .. فان اسرائيل مهتمة بشراء كميات كبيرة منه ، وقد تم الاتفاق على شراء ربع الاستهلاك الاسرائيلي من النفط [من مصر] ، حيث ستدفع اسرائيل ثمنه نحو نصف مليار دولار واكثر في السنة . وبالنسبة للمياه ، فان طاقة اسرائيل تقل عن مليارى متر مكعب في السنة ، وجميعها مستغل تقريبا ، بينما تملك مصر فائضا .. يبلغ حسب التقدير الاسرائيلي نحو ١٠ مليار متر مكعب سنويا .. الا ان السؤال الذي يطرح نفسه هنا . كم سيكون ثمن المياه التي ستقطع مئات الكيلومترات من النيل الى جنوب اسرائيل ، [النقب] ؟... ومن اين ستتوفر مليارات الدولارات المطلوبة لتنفيذ هذا المشروع ؟ واضح ان اسرائيل ومصر لا تملكان الامكانات المطلوبة لذلك . والسؤال الثاني . متى سنصل الى علاقات كهذه مع مصر ، بحيث يمكن ضمان استمرار حصولنا على هذا العامل الانتاجي ، الذي ستبنى عليه شبكة انتاجية واسعة في الجنوب ، يمكن ان تضاعف انتاج اسرائيل الزراعي » (اسحاق طاوب ، معاريف ، ٨٠/١/٧) .

وبالنسبة للطاقة البشرية ، فان « الجوهر الصهيوني لاسرائيل يمكن ان يغرق في بحر العمال المصريين ذوي الاجر المنخفض . واذا كان بضع عشرات من الآلاف من عمال المناطق المحتلة قد سبب تقهقر اسرائيل الى الوراء تكنولوجيا ، فكيف سيكون الحال مع عرض بمئات الآلاف من العمال المصريين الرخيصين . هذا بالاضافة الى نواة النزاع الانساني ـ الاجتماعي الكامن في مجرى تصدير الطاقة البشرية (العادية) في اسرائيل » (المصدر نفسه) .

يستنتج من هذا التحليل ، ومن تحليلات اخرى مماثلة صدرت في اسرائيل مؤخرا ، ان النشوة الاسرائيلية فيما يتعلق « باحتلال » السوق المصري ، وبناء علاقات اقتصادية متطورة ، ليس لها ما يدعمها في المستقبل القريب على الاقل . فالاستثمارات المطلوبة في مصر تفوق امكانات اسرائيل في وضعها الاقتصادي الحالي المتازم ، وما يمكن ان تقدمه مصر من نفط ومياه وطاقة بشرية على سبيل المثال ، يكلف اسرائيل مليارات الدولارات من جهة ، ويؤدي الى تازيم الوضع الاجتماعي والاقتصادي من جهة اخرى . والنتيجة ان الفائدة الكبرى من وراء عملية تطبيع العلاقات تكمن في المجال السياسي ، اكثر منها في المجالات الاخرى ، خصوصا الاقتصادية والاجتماعية .

النموذجان المصري والاسرائيلي في مفاوضات الحكم الذاتي

لم تحرز الجولة التاسعة من مفاوضات الحكم الذاتي ، التي عقدت في اواخر كانون الثاني (يناير) الماضي ، في هرتسليا في اسرائيل ، اي تقدم يذكر في حل الخلافات المستعصية بين الوفدين الاسرائيلي والمصري . وقد عقدت هذه الجولة برئاسة كل من رئيسي الوفدين الاسرائيلي والمصري ، يوسف بورغ ومصطفى خليل ، وبمشاركة المبعوث الاميركي الخاص لمفاوضات الحكم الذاتي صول لينوفيتش ، الذي زار القاهرة قبل وصوله الى اسرائيل ، للاطلاع على حقيقة مواقف البلدين في المفاوضات الدائرة .

وقد سبق انعقاد الجولة التاسعة هذه من مفاوضات الحكم الذاتي ، تقديم نموذجين من جانب كل من اسرائيل ومصر ، بناءا على توصيات الجولة السابقة من المفاوضات . وقام رئيس الوفد الاسرائيلي في لجان العمل لمفاوضات الحكم الذاتي حاييم كوبرسكي ، بتقديم النموذج الاسرائيلي خلال اجتماعات لجان العمل هذه في القاهرة ، في منتصف كانون الثاني (يناير) الماضي . ويحمل النموذج الاسرائيلي عنوان « اقتراح نموذج للحكم الذاتي الكامل لعرب ارض اسرائيل ـ سكان اليهودية والسامرة وقطاع غزة » ، ويوضح ان نية اسرائيل تتمثل في نقل مجالات عمل مختلفة للمجلس الاداري ، معظمها في الحقل المدني ، كما تنص عليه اتفاقات كامب ديفيد . وتشمل الوثيقة الاسرائيلية